بيـــان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

تلقيه

الباحثة السياسية/ مريم يوسف الزيد

في اللجنة الثانية

الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

<u>البند (22): مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة</u>

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء، 19 أكتوبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أود أن أشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في إطار تقاريره وتوصياته الهامة الواردة في البند رقم (22) المعني في مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه وفد مملكة تايلاند بالنيابة (عن مجموعة 77 والصين)، كما أود أن أؤكد بأن استعراضنا لهذا البند يأتي فرصة هامة لمتابعة ما تم تحقيقه في مؤتمر تقييم التقدم المحرز في الدول الأقل نموا على مدى السنوات الخمس الماضية الذي عقد في مدينة انطاليا التركية في مايو 2016، فضلاً عن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 الذي تم اعتماده في نوفمبر 2014، تلبيةً لاحتياجات وطموحات شعوب تلك الدول لإيجاد أفضل السبل لضمان سيرهم في المسار الإنمائي الصحيح نحو تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

على الرغم من تحسن ظروف تلك الدول في مجالات التنمية ، إلاّ أنه ما زالت نسبة التحسن أقل من النسبة المستهدفة للخروج من فئة البلدان الأقل نمواً، حيث أنه من غير الممكن بلوغ تلك الدول دون وجود شراكة عالمية جديدة ومبتكرة ومعززة للجهود الوطنية للدول النامية، لذلك فإنه يتعين على الشركاء في التنمية الاضطلاع بمسؤولياتهم والوفاء بتعهداتهم وتقديم المساعدات الإنمائية

الرسمية مع الالتزام في تقديم النسب المتفق عليها للدول الأقل نمواً لضمان سد الفجوة الإنمائية في إطار التطبيق الأمثل لمبدأ الحق في التنمية، ولتحقيق تغيير حقيقي في حياة من يعيشون في هذه الدول.

وتثني بلادي على الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لمعالجة التحديات التي تعرقل من قدرة الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة تنفيذاً لأولوياتها من خلال تعميم مبادئ برنامج عمل فيينا و برنامج عمل اسطنبول في الاستراتيجيات الوطنية لتلك الدول نحو تحقيق التطلعات الإنمائية المحدّدة بطريقة تعزز الاتساق فيما بين تلك البرامج مع جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس لتغير المناخ لبناء القدرة المستدامة على الصمود في وجه الصدمات الإنمائية خاصة تلك الناجمة عن تغيّر المناخ والمتمثلة بالكوارث الطبيعية نظراً لندرة الموارد، بالإضافة الى ضرورة تعزيز مبادئ السلم والأمن على اعتبار أنهم جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، فضلاً عن أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق الإهداف الإنمائية المنشودة.

السيد الرئيس،،،

أن دولة الكويت دأبت منذ نشأتها على العمل وبإيمان راسخ وقناعة تامة على تعزيز التعاون الدولي في مجالات التطوير والتنمية، حيث تستمر بلادي في مواصلة ودعم وتقديم المساعدات التنموية في مختلف مناطق العالم لتحقيق طموحات الدول النامية بشكل عام والدول التي تواجه أوضاعاً خاصة على وجه الخصوص وذلك عبر مؤسساتها الرسمية والأهلية، كما نود أن نؤكد التزام دولة

الكويت التام بتسديد كافة المساهمات التي تعلن عنها وتتعهد بها، حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلادي ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، فضلاً عن تقديم المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة للدول المتضرّرة من الكوارث الطبيعية علاوة على قيام بلادي ومنذ منذ عام 2008 توجيه ما نسبته 10% من إجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان. كما خصصت بلادي مبلغ 15 مليار دولار أمريكي في عام 2015 لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية خلال الـ 15 عاماً المقبلة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

كما أود أن أشير بهذه المناسبة الى عدد من المبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، والتي تأتي معززةً لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي حيث دعا سموه الدول الأعضاء في قمة حوار التعاون الآسيوي في عام 2012 بدولة الكويت الى حشد موارد مالية بمقدار ملياري دولار في صندوق إنمائي يهدف لتمويل مشاريع إنمائية في الدول الآسيوية غير العربية الأقل نمواً معلناً في الوقت نفسه عن تبرع دولة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لذلك البرنامج، بالإضافة الى إعلان سموه في القمة العربية الأفريقية الثالثة في عام 2013 بدولة الكويت بتوجيه المسئولين في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية بمبلغ مليار دولار على مدى السنواتِ الخمس القادمة.

السيد الرئيس،،،

في الختام، لا يفوتني في هذا المقام إلاّ أن أشيد بالجهود البارزة والمتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة وبدورها الحيادي في إطار سعيها لترجمة مبادئ الميثاق لتحقيق التعاون الدولي لمعالجة المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، مع مراعاة حق كل دولة في تنمية وبناء مواردها وقدراتها بما يتفق مع ظروفها وأولوياتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها والذي يساهم في بناء مستقبل مستدام لجميع شعوب العالم.

وشكراً السيد الرئيس.